العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ورقة تحليلية من إعداد رنا العقباني

يوليو 2025

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
@سلام

عرفان وتقدير

إعداد:

رنا العقباني مدربة ومستشارة إعلامية ومحررة وباحثة معروفة. تشغل حاليًا منصب مدير أكاديمية شمال إفريقيا للإعلام (NAMA)، وهي منظمة مستقلة غير ربحية تعمل على دعم تطوير الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقدم الخدمات في جميع أنحاء المنطقة. تعمل NAMA مع الخبراء لإجراء البحوث حول وسائل الإعلام والاتصالات عبر البيئات الحساسة سياسيا واجتماعيا في المجتمعات المستهدفة. وهي عضو في مجلس الخبراء لجوائز فيتيسوف للصحافة، وهي إحدى أكبر المسابقات الدولية التي تهدف إلى مكافأة الصحفيين المتميزين حول العالم، وكانت الصحفية العربية الوحيدة في لجنة خبراء الجائزة في عام 2022.

مراجعة:

الدكتورة نادية السقاف باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومتخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014.

د. رائد شريف باحث وممارس وأكاديمي متميز في مجال التنمية الدولية مع التركيز على التكنولوجيا والمجتمع خاصة في مجال الحقوق الرقمية والمرونة والحريات والأخلاق والابتكار. مدير أول للبرامج والشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة سيكديف الكندية

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2025

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المحتويات

مقدمة 4

أسباب تزايد العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع 5

أشكال العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع..... 6

خاتمة..... 11

المراجع..... 12

مقدمـــة

تناقش هذه الورقة البحثية واقع العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتناول كمثال على موضوعها كلاً من اليمن وسوريا والعراق والسودان وليبيا وفلسطين كنماذج للدراسة، حيث من المعروف أن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ اندلاع ما سمي حينها بـ"الربيع العربي" في عام 2011، تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الكثير من الدول مثل تونس ومصر والجزائر، بينما انزلقت دول أخرى إلى فخ الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، وهو ما ينطبق على الدول محل الدراسة باستثناء فلسطين التي تمر بظروف مختلفة كون النزاع فيها ليس محلياً، بل هو نزاع على الأرض مع دولة إسرائيل المحتلة، وله تاريخ طويل مستمر منذ أكثر من سبعين عاماً.

الورقة مبنية على مجموعة من الدراسات أجرتها منظمة سيكديف (SecDev) الكندية، خلال عامي 2023 و 2024 بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية الكندي (IDRC). تناولت عدة جوانب تتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء في الدول المذكورة، وهي ثمانية دراسات منشورة على موقع المنظمة. وكذلك مجموعة من التحقيقات الاستقصائية عددها سبعة تحقيقات تم تنفيذها بالتعاون بين SecDev ومنظمة أريج للصحافة الاستقصائية، وهي منشورة على موقع أريج.

الدراسات تناولت جوانب مثل السياق القانوني والمؤسساتي للعنف الرقمي ضد النساء في دول النزاع، وخصصت مساحة للعنف الرقمي الموجه ضد القيادات النسائية شاركت فيها سيدات لهن باع طويل في العمل المجتمعي والسياسي والحقوقي والإعلامي. وكانت هناك دراسة مخصصة للعنف الرقمي ضد النساء الأرامل في مخيمات الشمال السوري والتي تم فيها مقابلة عدد من السيدات اللاتي عشن تجربة تلك المخيمات وشهدن على الأوضاع فيها. وأخيراً تناولت دراسة العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين التاريخية، السياق التاريخي للمشهد السياسي الفلسطيني بانقساماته وتعقيداته، وآليات التعامل الحكومي / المؤسساتي مع سكان كل منطقة من مناطق فلسطين، كما حللت الديناميكيات التي رسخها الاحتلال الإسرائيلي لتفكيك المجتمع وترسيخ الانقسامات بهدف إحكام السيطرة، وكيف انتقل هذا العنف رأسياً ليقع بشكل مضاعف على النساء.

أما التحقيقات الاستقصائية فقد تناولت موضوع الابتزاز الالكتروني الذي يطال ذوات الإعاقة في اليمن، وكيف تعمل الصحفيات في فلسطين بدون إنترنت بعد قطع إسرائيل للاتصالات، وكيف عزل الاحتلال الغزيات عن عائلاتهن رقمياً، ثم كيف تواجه صحفيات سودانيات تهديدات بالملاحقة والقتل بسبب انتماءاتهن السياسية، وكيف يطال التحرش والتهديدات بالقتل لاعبات كرة القدم بالسودان، وأيضاً كيف تهدد "القومية العِرقية" عمل الصحفيات في سوريا، وكيف تقع قاصرات ضحايا "جرائم إلكترونية" في سوريا أيضاً.

كافة الدراسات والتحقيقات السابقة توثق وتحلل واقع العنف الرقمي الممارس ضد النساء في مناطق النزاع بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي لم يبدأ بالطبع مع بداية النزاعات فيها، بل إن له جذوراً تمتد في الثقافة الأبوية لتلك المجتمعات التي ساهمت حالة الهشاشة السياسية والأمنية والاقتصادية الحالية وتصاعد الأصولية الدينية بشكل كبير في زيادة حدة العنف الرقمي فيها، في ظل عجز أي من تلك الدول عن التصدي له أو إيجاد آليات فعالة للحد منه.

أسباب تزايد العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع

خلصت الأبحاث السابقة إلى أن أسباب تزايد وتنوع طبيعة العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع بالمنطقة يمكن تلخيصها في:

- **الحروب المستمرة،** والتي امتدت لفترات تتراوح بين ثماني إلى عشرين سنة باختلاف الدولة، باستثناء فلسطين التي شهدت صراعًا أطول بكثير، أسهمت في انتشار الميليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة وغياب سلطة الدولة، مما فاقم العنف ضد النساء وأدى إلى تدهور أوضاعهن على مختلف المستويات. كما عرقلت هذه النزاعات تطور المؤسسات المعنية بحماية المواطنين والمواطنات، مثل القضاء والشرطة والأمن، وأعاقت سنّ قوانين جديدة تواكب احتياجات المجتمعات، بما في ذلك قوانين الحماية الرقمية. إلى جانب ذلك، تسبب توقف التنمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات التعليم، التي ازدادت بفعل الحروب، في تصاعد حالات الابتزاز الإلكتروني سواءً بهدف الحصول على المال أو لثنيهن عن مواقف سياسية أو حقوقية أو حتى للحصول على خدمات جنسية، حيث غالبًا ما تكون النساء الضحايا الأسهل لهذا النوع من الاستغلال.

- **الصراع السياسي،** والذي يتم في إطاره استهداف القياديات والناشطات في المجال السياسي والحقوقي وكذلك الصحفيات والإعلاميات، واللاتي يتعرضن جميعهن للتنمر الالكتروني وحملات العنف والتشهير الفردية أو المنظمة سواءً من قبل الخصوم السياسيين أو جهات ذات توجهات فكرية مختلفة أو حتى تتبع ميليشيات مسلحة، بهدف تحييدهن من المنافسة السياسية ومنعهن من مقارعة الرجال في مجالات يراها الرجل حكراً له. كما يتم في إطار الصراع السياسي استخدام النساء كأداة لتعزير الطرف الآخر والحط من قدره سياسياً واجتماعياً.

- **المجتمعات الأبوية** في تلك الدول والتي تعزز عوامل ثقافية واجتماعية تقلل من قيمة المرأة ودورها، حيث يُنظر إليها كمصدر لشرف أو عار العائلة، مما يرسخ هيمنة الذكور داخل الأسرة. ويؤدي ذلك إلى زيادة القيود المفروضة على النساء بحجة الحفاظ على دين وأخلاق المجتمع، ويزيد خوفهن من الكشف عن المضايقات أو العنف الرقمي الذي قد يتعرضن له، خشية التعرض للعقوبات، مثل حرمانهن من حق استخدام التكنولوجيا. وفي الحالات الأكثر تطرفًا، قد يمتد ذلك إلى منعهن من التعليم أو العمل. فرغم دخول المرأة في هذه الدول إلى مجالات التعليم والعمل، إلا أنها لا تزال مقيدة بعادات وتقاليد تمنح الذكور الهيمنة وسلطة اتخاذ القرار.

- **تصاعد التطرف** سواءً الديني أو العرقي أو الحزبي في بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والذي ساهم فيه عدم الاستقرار السياسي، ما أدى إلى زيادة العنف الرقمي ضد النساء، حيث تستخدم الجماعات المتشددة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كأداة لفرض رقابة مجتمعية صارمة على المرأة وتقييد حضورها في الفضاء العام. تُستهدف النساء بحملات تشهير وتنمر إلكتروني، وتهديدات بالعنف، وابتزاز رقمي، خاصة إذا خالفن المعايير المتشددة التي تفرضها هذه التيارات والأحزاب. كما تعزز الأصولية من خطاب الكراهية الذي يبرر انتهاك خصوصية النساء ووصمهن أخلاقيًا، مما يدفع كثيرات إلى العزلة الرقمية أو الامتناع عن المشاركة في النقاشات العامة خوفًا من العواقب.

- **السياق السياسي والاستعماري في فلسطين** يجعل النساء عُرضة لُعنف مُضاعف، فمثلاً تستغل السلطات المختلفة في فلسطين الواقع الاجتماعي وتقوم بتهديد النساء به، كما تُستهدف النساء اللواتي ينشطن سياسياً بدرجة كبيرة وأكثر تعقيداً، من قبل السلطات الإسرائيلية وكذلك من قبل السلطة الفلسطينية، وغالباً ما تكون السلطات أو الجهات الرسمية التي يمكن اللجوء لها غير موثوقة، أو غير معروفة للنساء في النطاقات الجغرافية المختلفة.

أشكال العنف الرقمي ضد النساء في مناطق النزاع

على الرغم من تشابه المسببات التي تفاقم العنف الرقمي ضد النساء إلا أن كل بلد له خصوصيته من حيث أساليب ممارسة هذا العنف، ففي ليبيا على سبيل المثال لطالما استُخدمت النساء كأداة في الحرب، حيث لم تتوانَ الأطراف المتصارعة عن استخدام النساء كوسيلة للتعزير وإهانة الطرف الآخر ضمن حملات الكترونية ممنهجة، فمثلاً في الحرب الأخيرة على طرابلس عام 2019، والتي استعان فيها كل من أطراف النزاع بقوات خارجية، كان كل طرف يعزر الآخر بأن الجنود المستقدمين من الخارج كانوا يغتصبون النساء فيما يعجز الرجال عن الدفاع عن شرفهم، سواءً عبر صفحات مخصصة على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر برامج تبث على منصات الفيديو التي كانت ساحة موازية للصراع على الأرض.

كما كانت هناك حملات منظمة ضد النساء العاملات في السياسة والقياديات في كافة المجالات، وهو ما أثبته تقرير شركة ميتا المالكة لموقع فيسبوك (Coordinated Inauthentic Behaviour Report) والصادر في ديسمبر عام 2021، والذي أعلنت فيه إلغاء حسابات تم إنشاؤها في المقام الأول في تركيا واستهدفت أشخاصاً في ليبيا. وبحسب التقرير فإن "الأفراد الذين يقفون وراء هذا النشاط كانوا ينشرون أخباراً باللغة العربية حول الأحداث الجارية في المنطقة، وقد أنشأت هذه الشبكة صفحات تدعي أنها تُدار من قبل شخصيات عامة نسائية للإدلاء ببيانات تحريضية نيابة عنهن. ثم يستخدمون صفحاتهم الأخرى لانتقاد هذه المنشورات الوهمية بهدف التشجيع على مهاجمة الشخصيات النسائية ومضايقتها".

مهاجمة القيادات النسائية كان أسلوباً متبعاً أيضاً في اليمن والعراق والسودان وسوريا، إلا أنه اتخذ طابعاً مختلفاً في كل دولة، ففي سوريا تتعرض الصحفيات للعنف الرقمي حتى بسبب انتمائهن العرقي بحسب تحقيق أريج، فيما أثبتت الدراسة عن سوريا أن هناك مجموعات وقنوات خاصة بـ"الفضائح" يتم تأسيسها على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتليغرام، تقف وراءها تيارات متشددة سياسياً أو دينياً أو عرقياً، من أشهرها ما هو مخصص لمهاجمة النساء و يتمحور عملهم الأساسي في نشر الفضائح كما يسمونها والابتزاز والتشهير، وكثيراً ما يتم مهاجمة النساء الناشطات في المجتمع ضمن هذه المجموعات ومن ثم يبدأ تداول تلك المنشورات من قبل الناس دون أدنى تحقق من المعلومات المنشورة، وهو أمر غير مستبعد حدوثه كذلك في الدول التي تملك تنوعاً عرقياً مثل العراق وفلسطين.

أما في السودان مثلاً فكان الخطاب المتبع خطاباً دينياً متشدداً، ولم يطل فقط القياديات بل انتشر ليشمل كل من تجرؤ على مخالفة العادات والتقاليد مثل نزع الحجاب مثلاً، وانتشرت حملات رقمية من جهات لا تتبع الدولة تقوم بتوزيع السياط على الرجال وتطلب منهم القيام بجلد من تمشي في الشارع مخالفةً المظهر العام المقبول اجتماعياً، وتدعو لإبلاغ الرجال باستخدام التكنولوجيا في عائلات هؤلاء النساء وتعزيرهم والدفع بهم لـ"ضبط" سلوك نساء العائلة.

وقد وُضعت أسماء صحفيين وصحفيات في السودان ضمن قوائم وُصفت بـ "الخزي والعار"، ووفقاً لتقرير نقابة الصحفيين، ظهرت قوائم مجهولة المصدر، تضم أسماء صحفيين وصحفيات، متهمَين بالعمل لصالح أحد طرفي النزاع. وأشارت النقابة إلى خطورة هذه القوائم، التي تجعل مَن يرد اسمه أو اسمها عرضة للتصفية الجسدية، حال انتهاء القتال.

وقد طال العنف الرقمي فئات أخرى من النساء اللاتي يتحدين العرف السائد، مثل لاعبات كرة القدم، حيث أكدت إحدى اللاعبات التي شاركت في منافسات دوري السيدات، إن التعليقات السلبية، سواء كانت عبر منصة فيسبوك أو من خلال هتافات الجمهور، أو حتى من المدربين، تسبّبت في إنهاء مسيرة عدد من اللاعبات. فضلاً عمن أجبرتها أسرتها على الزواج وترك اللعبة، وأخريات حُرمن من المشاركة في المنافسات بسبب رفض أُسرهن؛ بعد سماع التعليقات السلبية والمسيئة التي يتعرضن لها.

هذه الأساليب وجدت في الثقافة الأبوية السائدة، المتذرعة بالدين، أرضية خصبة ساعدت على انتشارها وتقبل وجودها من قبل المواطن العادي، الذي عاش وترعرع في كنف ثقافة معادية للنساء ضمناً، وتخشى صعودهن في مجالات الحياة المختلفة.

في العراق ساهمت حتى الحكومة في استهداف الشخصيات النسائية البارزة، فبحسب البحث أطلقت وزارة الداخلية العراقية عام 2023 منصة أطلقت عليها اسم "بلَغ"، تدعو المواطنين للتبليغ عما تصفه ب"المحتوى السيء الهابط الذي يخالف العادات والتقاليد المجتمعية العراقية."، وبعد وقت قصير، أُنشئت لجنة لمراقبة هذا المحتوى، مما أثار مخاوف حقوقية من إمكانية استخدام المنصة لقمع حرية التعبير وترهيب المدونين المنتقدين للسياسات الحكومية. ووفقًا لمنظمة انسم للحقوق الرقمية ، فإن الإجراءات القانونية المتخذة خلال العامين الماضيين وبلغ عددها 44 إجراءً قانونياً، تبدو وكأنها تستهدف النساء بشكل غير متناسب، خاصة اللواتي يتحدين المعايير الاجتماعية التقليدية، مما يعكس اتجاهًا إقليميًا أوسع لتقييد حقوق النساء تحت شعار الأخلاق والنظام العام.

وعلى عكس ما يؤمل من الإجراءات الحكومية، فإن المنصة استُخدمت لاستهداف شخصيات فاعلة في الفضاء الرقمي، بعد موجة تحريض وخطاب كراهية طالت مجتمع "البلوغرز والفاشينيستاز" في العراق على وجه الخصوص ومن بين من طالتهم الاعتقالات بعد تلك الموجة سيدتان هما عسل حسام، وسيدة تسمي نفسها أم فهد، ناشطتان على تطبيق تيك توك.

وحتى خبر مقتل اليوتيوبر والمدونة العراقية "طيبة العلي" خنقاً على يد والدها، عقبته حملة كبيرة من خطاب الكراهية ضد الضحية بعد مقتلها، شملت منشورات تشويه وتحريض وطعن في الشرف، تنتهج لوم الضحية وتبرير الاعتداء الذي حصل بحقها. طيبة العلي غادرت العراق هرباً من أخيها الذي اغتصبها واعتدى عليها أكثر من مرة حسبما أعلنت على قناتها على يوتيوب، وعادت للعراق بعد محاولات عائلتها العديدة لإقناعها بالرجوع إليهم ومصالحتها، وهو ما قابلته طيبة بالفرح الشديد لعودتها إلى الوطن حسب ما عبرت عنه في حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ليتم قتلها فيما بعد.

شيطنة النساء وتجريدهن من حقوقهن الإنسانية هو نتيجة للأوضاع المضطربة في هذه الدول، والتي ينتشر فيها العنف على كافة الأصعدة، ويمارس فيه الضحية دور الجلاّد على من هم أضعف منه، وهكذا تقع النساء كونهن أضعف من الرجال ضحية للعنف المتراكم والمركب، ويتم تبرير العنف الموجه ضدهن ولومهن عليه.

ابتزاز النساء في البيئات الهشة اجتماعياً يعد سمةٌ سائدة كذلك، ففي سوريا مثلاً، والتي أدت الحرب فيها لظهور مخيمات تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات، أطلق عليها اسم "مخيمات الأرامل"، وهي موطن لعشرات الآلاف من النساء والأطفال، يتم استهدافهن بأشكال مختلفة من العنف الرقمي، مثل الابتزاز والتشهير والتنمر الإلكتروني باعتبارهن فئة ضعيفة عاجزة عن الدفاع عن نفسها، وبحسب المشاركات في الدراسة فإن تزايد انتشار العنف الرقمي ضدهن ساهمت فيه عوامل أهمها الحاجة وقلة الوعي، ما كان يؤدي بهن لتصديق أي أحد يعرض المساعدة من خلال التواصل عبر الإنترنت، هؤلاء السيدات هن ضحية للعادات والتقاليد اللتي تفرض إبعاد أطفالهن عنهن من قبل الأزواج الجدد، أو من قبل أهل الزوج الميت في حال أردن الزواج، ما يجعلهن يضحين بأنفسهن في سبيل أطفالهن، وتلجأ معظمهن للبحث على الإنترنت عن المنح والمساعدات والداعمين أيا كانت الطريقة التي تمكنهن من تأمين معيشتهن وأطفالهن، وفي كثير من الأحيان الوقوع فريسة للمتصيدين والمبتزين، وأحياناً الاستسلام للمساومات التي تعمّق حالة الوصم الاجتماعي والتمييز الذي يعانين منه.

الابتزاز استهدف أيضاً القاصرات في سوريا حيث يتم انتحال هوياتهن الإلكترونية وتهديدهن بالفضيحة حسب تحقيق أريج عن سوريا. وفي اليمن الابتزاز ظهر كوسيلة لكسب الأموال، فقد استنتجت الدراسة أن تفكك الدولة على المستوى الاقتصادي وانتشار البطالة جعل الكثير من الرجال يمارسون الابتزاز الالكتروني ضد النساء سعياً للكسب المادي، وبحسب التحقيق الاستقصائي الذي نشرته أريج عن اليمن فقد تم استهداف فئة النساء من ذوي الإعاقة أيضاً في عمليات الابتزاز، حيث وثق التحقيق حالات تعرضت فيها نساء للاحتيال العاطفي من قبل رجال إما وعدوهن بالزواج أو المساعدة في العلاج، واستدرجوهن لمشاركة صور خاصة تم ابتزازهنّ بها لاحقاً مقابل الأموال، ما أوصل إحداهن للانتحار خوفاً من مواجهة المجتمع بعد الفضيحة.

لم يقتصر العنف الرقمي الممارس ضد النساء في مناطق النزاع بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النساء المقيمات داخل البلاد، بل امتد ليكون عابراً للحدود، حيث تعرضت الكثير من النساء الفاعلات في الفضاء الالكتروني، والمقيمات في الخارج، لحملات عنف الكتروني شديدة تمنعهن من ممارسة دورهن في العمل السياسي أو الحقوقي أو الإعلامي، ما دفع ببعضهن إلى العزوف عن المشاركة في الحياة العامة.

هذا العنف مرجح انتقاله إلى أرض الواقع بحسب الدراسات وشهادات المتعرضات للعنف، سواءً داخل أو خارج البلاد، تقول صحفية عراقية مقيمة في تركيا مع طفلتها، أنها لم تنجُ من التهديدات حتى بعد مغادرتها العراق، وكون والدتها لا زالت في العراق فهي تعيش حالة قلق وتضطر في كثير من الأحيان للرد على رسائل التهديد ومحاولة تهدئة المرسل خوفاً من أن يتعرض أحد المهددين لوالدتها بأذى، وهي تتعرض للهجوم والتهديد الإلكتروني بسبب عملها الصحفي الاستقصائي الذي تتناول فيه الكثير من القضايا الحساسة في المجتمع العراقي وبشكل أساسي حقوق المرأة.

أصيبت الصحفية بحالة من الهلع بعد أن أصدرت تركيا قراراً بالسماح للعراقيين فوق سن الستين عاماً بالدخول إلى تركيا بدون تأشيرة، وبحسب قولها "أخشى في كل لحظة أن يتمكن أحد أفراد عائلتي الذين يريدون التخلص مني للدفاع عن شرفهم من دخول تركيا والوصول إلي وأذيتي، أعرف أنني لن أجد من يحميني هنا، وهذا يسبب لي رعباً دائماً".

وبحسب الدراسات فإن احتمالات انتقال هذا العنف إلى أرض الواقع بلغت 47.22% في سوريا، و 17% في العراق، وكذلك حوالي ثلث المستجيبات للدراسة من السودان أكدن أن هذا العنف الرقمي انتقل إلى العالم الحقيقي، وأثبتت المقابلات المعمقة أن العنف الافتراضي ينتقل إلى أرض الواقع أو العكس كذلك بنسب مهمة في اليمن وليبيا. كثيرات من المشاركات في الدراسات السابقة أكدن أنهن اضطررن لتغيير أماكن سكنهن أو عملهن أو حتى غادرن البلاد خوفاً من وصول المهددين إليهن في العالم الحقيقي، مثل الناشطة العراقية ل. ل. التي اضطرت لتغيير محافظتها ومنزلها خوفاً بعدما بدأت تصلها رسائل بالتهديد بالقتل من حسابات وهمية، والحقوقية الليبية أ.ب. التي غادرت البلاد بسبب التنمر الإلكتروني والتهديدات التي ظلت تصلها لفترة من الوقت. في الواقع بلغت نسبة من اضطررن لتغيير مكان العمل أو السكن بسبب العنف الالكتروني 17% من المشاركات في الدراسة في سوريا وحدها.

ما سبق يتشابه في بعض أوجهه مع الوضع في فلسطين، إلا أن المشهد الفلسطيني أكثر تعقيداً، فخطاب الكراهية والتحريض فيها يشهد تاريخاً طويلاً، إذ يتّصل بسياق سياسي مُعقد. فهناك خطاب كراهية موجه من قبل الاحتلال وقنواته تجاه الفلسطينيين/ات. وهناك خطاب كراهية داخلي بين الفئات الفلسطينية ذاتها، ويعتبر الأخير موجهاً ضد من يختلفون بالسياسة، الدين، العرق، الجنس. ويزداد خطاب الكراهية في أوقات التراجع السياسي وتحديداً في ظل غياب مشروع وطني مُوحد، بالتالي فإن محاولة فهم عُمق خطاب الكراهية الداخلي فلسطينياً يتطلب فهماً عميقاً لسنوات طويلة من الاحتلال عملت فيها السلطات الاستعمارية على خلق واقع مُعقد من أجل تقسيم الفلسطينيين أكثر وأكثر عبر فرض ظروف مختلفة يعيش بها الفلسطينيون ولو كانت اختلافات شكلية. كما حاولت السلطات الاستعمارية أن تلعب طوال الوقت على التناقضات الداخلية وتعزيزها من أجل إحكام سيطرتها على الفلسطينيين/ات.

وعليه في ظل وجود بُنى سياسية تعمل على تعزيز خطاب الكراهية فهذا يعنى وجود أرضية خصبة لبيئة تساهم في مفاقمة خطاب الكراهية فلسطينياً، كما وتعتبر الفئات الأكثر تهميشاً هي الأكثر عُرضة لهذا الخطاب والأكثر تضرراً منه، وفي حالتنا تعتبر النساء هدفاً سهلاً للشتم والسب والقذف، وغالباً ما تتم محاولة تحقير النساء عبر استخدام مصطلحات تحد من شأنهن لمجرد كونهن نساء.

وقد انتقل العنف الممارس ضد النساء اللواتي ينشطن سياسياً من الشارع إلى الإنترنت، فقد بدأت تصل النساء اللواتي لعبن دوراً مركزياً في المظاهرات وفي المشهد السياسي رسائل تهديد إما بالقتل أو المُلاحقة والبعض وصلتهن رسائل تهديد بالاغتصاب، ما تعرضت له الناشطات يشير إلى تورط السلطة الفلسطينية التي من المفترض بها أن تكون الجهة الرسمية التي تلجأ لها النساء في حال تعرضها للعنف. أما في الداخل الفلسطيني أي أراضي عام 1948، فقد أشارت دراسة نشرت في 2022، إلى أن 83% من ضحايا العنف وجرائم الاعتداءات والتحرش الجنسي في المجتمع العربي يتجنبن التوجه لتقديم شكوى رسمية للشرطة الإسرائيلية، حيث لا يثقن

بالشرطة بسبب المماطلة في معالجة الشكاوى وعدم استنفاد الإجراءات الجنائية ضد الجناة، هذا عدا عن تواطؤ شركات التواصل الاجتماعي التي تتفاعل لوغاريتماتها بشكل سريع لإزالة المحتوى الفلسطيني الذي يهاجم العدوان بهدف التضييق على حرية الرأي، بينما تتأخر بشكل كبيرعن التفاعل مع أي محتوى يتضمن خطاب كراهية أوعنفاً موجهاً ضد الفلسطينيين أو الفلسطينيات، أو في تبني سياسات تجعل الانترنت مكاناً أكثر أماناً للنساء.

وقد أصدر المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" تقريراً عام 2024 يستعرض شهادات مباشرة لمؤثرين وصحفيين فلسطينيين، ووسائل إعلام فلسطينيّة، ممن تعرضوا لممارسات شركة ميتا التمييزيّة، ويكشف عن نهج الشركة في قمع المحتوى الفلسطينيّ خاصةً خلال الإبادة الجماعيّة المستمرة على قطاع غزة. وتشير شهادات الصحفييّن والمؤثريّن المشاركين في التقرير إلى أنّ هذه السياسات التمييزيّة لا تتسبب بإسكات الأصوات الفلسطينية وحسب، بل تسمح بانتشار خطاب الكراهيّة والتحريض ضدهم، مما يمسّ جوهر الحق في حرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسيّة، كما تضرّ بفرص الاقتصاد الرقميّ في المجتمع الفلسطينيّ، وتفاقم الأثر النفسي لمن يجد نفسه تحت الرقابة والتضييق الرقميّ المستمر.

الشكوى من تخاذل شركات السوشال ميديا وردت على ألسنة العديد من المشاركات في الدراسات من عدة دول أخرى كذلك، حيث أكدن أن الشركات لا تتخذ إجراءات سريعة وذات كفاءة عند التبليغ عن العنف والانتهاكات الممارسة ضدهن ولا تقوم بحذف المنشورات المسيئة بالسرعة الكافية لمنع وقوع الضرر على الضحايا.

خاتمة

نظراً لكل ما سبق فإن الحد من مشكلة العنف بشكل عام والعنف الرقمي على وجه الخصوص يحتاج إلى وسائل وأساليب تتعامل مع كافة مسبباته حتى يمكن التخفيف من حدته وتأثيره على النساء والمجتمع. ويبقى رفع الوعي هدفاً مهمة ينبغي العمل عليه بشكل متكامل، سواءً لدى النساء بحقوقهن وأساليب الدفاع عن أنفسهن، أو الرجال الذين يستضعفونهن ويمارسون عليهن أدواراً أبوية تتنوع بين الوصاية والعقاب والانتهاك.

يتطلب التصدي للعنف الرقمي ضد النساء نهجًا متعدد الأبعاد يؤثر في المعتقدات والسلوكيات، من خلال تعزيز الأطر التشريعية وإنفاذ قوانين صارمة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء. وينبغي للحكومات تنفيذ برامج شاملة لتعزيز محو الأمية الرقمية بين النساء، لتمكينهن من استخدام المساحات الرقمية بأمان وفعالية. كما أن مساءلة شركات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال فرض لوائح تنظيمية صارمة واتخاذ تدابير استباقية للحد من الإساءة على منصاتها يعد ضرورة ملحة.

علاوة على ذلك، فإن إنشاء آليات للإبلاغ والدعم النفسي يوفر للضحايا سبلًا للوصول إلى المساعدة والتعافي، مما يسهم في تقليل الآثار السلبية لهذا العنف. وتلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في هذا السياق، سواء من خلال الضغط من أجل إصلاحات هيكلية أو عبر تقديم الدعم المباشر للضحايا على المستوى المجتمعي. إن تضافر هذه الجهود مع مبادرات الجهات الفاعلة المحلية والدولية من شأنه أن يخلق فضاءً رقميًا أكثر أمانًا للنساء، لا سيما في مناطق الصراع التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف الممنهج.

إن استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يمثل مجرد قضية نسوية، بل هو أزمة حقوق إنسان تؤثر على استقرار المجتمعات ومسارات بناء السلام. فإسكات أصوات النساء يعيق الوصول إلى رؤى حيوية لحل النزاعات وتعزيز التعايش السلمي. لذا، ينبغي على المجتمع الدولي والحكومات وشركات التكنولوجيا أن تضع مكافحة هذا العنف ضمن أولوياتها، من خلال دعم المبادرات التي تسهم في تمكين النساء وتعزيز أصواتهن، والعمل على تفكيك البنى التي تكرس التمييز والعنف. فلا ينبغي أن تمر هذه الحرب الصامتة ضد النساء في المنطقة دون اهتمام ومعالجة جذرية.

المراجع

أبحاث SecDev وتحمل العناوين التالية:

- السياق القانوني والمؤسساتي للعنف الرقمي ضد النساء في اليمن.
- العنف الرقمي الموجه ضد القياديات اليمنيات: دراسة ميدانية.
- العنف الرقمي ضد النساء الأرامل في مخيمات الشمال السوري.
- العنف الرقمي ضد النساء في سوريا.
- العنف الرقمي ضد النساء في العراق.
- العنف الرقمي ضد النساء في ليبيا من وجهة نظر القيادات النسائية.
- الثورة الرقمية للمرأة السودانية ورد الفعل العنيف.
- العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين التاريخية.

يمكن إيجادها على صفحة منشورات المنظمة:
https://portal.salamatmena.org/research-publications/

تحقيقات أريج:

- من خلف شاشاتهم .. في اليمن جناة يختارون ضحاياهم من ذوات الإعاقة.
- "فش نت".. صحفيات غزة يعملن من دون إنترنت بعد قطع إسرائيل الاتصالات.
- إسرائيل تعزل رقمياً الغزيات عن عائلاتهن.
- ثمناً للكلمة .. صحفيات سودانيات يواجهن تهديدات بالملاحقة والقتل.
- للرجال فقط .. تحرش وتهديدات بالقتل تلاحق لاعبات كرة القدم بالسودان.
- "القومية العِرقية" تهدد عمل الصحفيات في سوريا.
- قاصرات سوريا ضحايا "جرائم إلكترونية".

وهي منشورة على موقع أريج:
https://iwnss.arij.net/ar/